

تحليل و قياس العلاقة بين التضخم والإنفاق الاستهلاكي الخاص في دولة الكويت

للمدة 1975_ 2015

Analysis and Measuring Relationship between Inflation and the private Expenditure Consumption in state Kuwait for period (1975-2015)

م.م. جواد شاكر فريح

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الانبار

المستخلص

يهدف البحث الى تحليلو قياس العلاقة بين التضخم والانفاق الاستهلاكي الخاص في دولة الكويت للمدة (1975-2015) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة وتضمنت بيانات التضخم والانفاق الاستهلاكي الخاص طيلة فترة البحث .

واهم نتائج التي تم التوصل اليها ، ان متغير الانفاق الاستهلاكي مستقر عند الفرق الاول وان متغير التضخم مستقر عند المستوى الاصلي للبيانات ، وهناك توازن طويل الاجل بين المتغيرين خلال فترة البحث ، كما اظهرت النتائج وجود استجابة طردية قصيرة الاجل تتجه من الانفاق الاستهلاكي الى التضخم ، وعدم وجود استجابة طويلة الاجل تتجه من الانفاق الاستهلاكي الى التضخم .واهم التوصيات هو الحاجة الى الاستقرار النسبي في الاتفاق الاستهلاكي والسيطرة على نسب التضخم .

Abstract

The research aims to Analysis and Measuring Relationship between Inflation and the private Expenditure Consumption in state Kuwait for period(1975-2015) Using model Autoregressive Distributed Lag it included data Inflation and the private Expenditure Consumption throughout the research period .

The most important conclusion is that the consumer spending variable is the first difference and that the inflation variable is stable at the original level of data. There is a long-term balance between the two variables during the period of research, The results also showed a short-term positive response, from private consumption to inflation. There is no long-term response from private consumption spending to inflation. The most important recommendations are the need for relative stability in consumer spending and control of inflation rates.

المبحث الاول

المقدمة والاطار العام للبحث

•1 المقدمة:

ان للتضخم اثار واضحة وكبيرة على متغيرات الاقتصاد الكلي وتزداد هذه الاثار كلما زادت حدته ، أد يؤثر بشكل كبير على قرارات الادخار والاستثمار والانتاج التي تتخذها هذه المنشآت ورجال الاعمال وكذلك الافراد وبالتالي يؤدي الى تباطؤ في النمو الاقتصادي بشكل عام .

وبما ان معظم اقتصادات العالم تسعى الى تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي وفي الوقت نفسه المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتجنب الارتفاع الكبير في مستويات الاسعار حيث كلما كان الانتاج او العرض الكلي يتزايد مع تزايد الطلب الكلي فأن تزايد الاسعار سيكون محدوداً ولا يشكل مشكلة تضخم خارج نطاق السيطرة ، ولكن قد تصبح معدلات تزايد في الاسعار كبيرة وغير مرغوب بها في كثير من حالات التوسع الاقتصادي الناجم عن تزايد الطلب الكلي غير مقرون بتزايد مماثل من جانب العرض الكلي ، في مثل هذه الحالة تكون معدلات التضخم عالية ويترتب عليها آثار اقتصادية سيئة تتطلب من الحكومة التدخل للحد من معدلات التزايد المستمر في الاسعار .

كما شهدت العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء أشكالاً مختلفة من التضخم قابلتها محاولات كثيرة للحد من آثاره على الاقتصاد وبما ان محاولة الوصول الى معدل تضخم مقبول به للكثير من الاقتصادات لذي لجأت المصارف المركزية في أغلب الدول الى اتباع سياسة جديدة للحد من معدلات التضخم المرتفعة الى ما يعرف بالتضخم المستهدف.

ومن البديهي أن دول الخليج تمتاز بقلّة عدد السكان عدى المملكة العربية السعودية وتمتاز أيضاً بزيادة الدخل القومي والتراكم الرأسمالي بفعل عوائد النفط مما انعكس ذلك ايجابياً على ارتفاع مستوى متوسط دخل الفرد في تلك الدول وبسبب زيادة دخول الافراد أدى ذلك الى انخفاض الميل الحدي للاستهلاك والتوجه الى الانفاق على السلع الكمالية ولسع المبالاة وبالتالي انعكس على زيادة نسب الانفاق الاستهلاكي وبما ان هذه الميزتين متوفرة في جميع دول الخليج فكان الاختيار قد وقع على دولة الكويت بسبب ان عدد سكانها يبلغ ما يقارب مليوني نسمة وتمتلك تراكم رأسمالي كبير بفعل عوائدها النفطية وعليه كانت دولة الكويت عينة البحث في هذه الدراسة.

•2 مشكلة البحث :

ازدادت نسب التضخم في الآونة الأخيرة بشكل كبير مما أثر سلباً على قدرة الأفراد في شراء المواد الأساسية والاستهلاكية، وفي الوقت ذاته ارتفعت نسب الانفاق الاستهلاكي الخاص للأسر الكويتية خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير للسلع بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي على مواكب الطلب واعتماد دولة الكويت على الاستيراد بشكل كبير، مما أثار تساؤل الدراسة الحالية وهو هل هناك علاقة بين التضخم والانفاق الاستهلاكي الخاص أم أن هناك متغيرات أخرى كان لها الدور الرئيس في زيادة مستوى الأنفاق الاستهلاكي في دولة الكويت؟، بالتالي تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي:

ما هي العلاقة بين التضخم والانفاق الاستهلاكي الخاص في دولة الكويت؟

•3 أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يعطي تصور عن طبيعة واتجاه العلاقة بين التضخم وأثاره المترتبة على الانفاق الاستهلاكي الخاص، وبالتالي يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك العلاقة في اتخاذ قراراته في المحافظة على نسب تضخم ضمن الحد الأدنى، وفي الوقت عينه تكون له القدرة على الموازنة الدقيقة في الانفاق وضبطه من خلال التحكم بالمتغيرات التي تعمل على زيادته، وفي النهاية تكون لأصحاب الشأن حرية كبيرة باتخاذ قرارات تكون مبنية على دراسة تلك العلاقة. وبذلك يتحدد وبشكل دقيق متى يمكن استخدام ادوات السياسة المالية والنقدية في اوقات التضخم لمعالجة هذه الظاهرة غير مرغوب فيها في جميع من الاقتصادات، وتستند أهمية دراستنا للتضخم على انها دراسة تعريفية لتحديد هذه الظاهرة الاقتصادية لبيان فيما لو كانت هناك علاقة تأثيرية ارتفاع نسب التضخم والانفاق الاستهلاكي الخاص وذلك من خلال بيانات التغير في نسب التضخم وبيانات التغير في نسب الانفاق الاستهلاكي خلال فترة دراسة محددة في دولة الكويت.

•4 أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق النقاط التالية:

1. القاء الضوء على واقع التضخم في دولة الكويت خلال المدة 1975-2015 وبيان نسب التضخم في دولة الكويت خلال سنوات الدراسة.

2. بيان العلاقة الجدلية بين التضخم و حجم الانفاق الاستهلاكي الخاص في دولة الكويت ودراسة التأثير المتبادل بين المتغيرين وبيان مدى تأثير التضخم على الانفاق الاستهلاكي الخاص وكذلك مدى تأثير الانفاق الاستهلاكي الخاص على التضخم في دولة الكويت وتحديد ايهما يكون سبباً لحدوث المتغير الثاني وهذا يثبت من خلال الدراسة .

•5 فرضيات البحث :

الفرضية الاولى : توجد علاقة ذات تأثير معنوي احصائيا ، تتجه من الانفاق الاستهلاكي الخاص الى التضخم في الاجل القصير في دولة الكويت.

الفرضية الاولى : توجد علاقة ذات تأثير معنوي احصائيا ، تتجه من الانفاق الاستهلاكي الخاص الى التضخم في الاجل الطويل في دولة الكويت.

•6 منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة:

•1•6 المنهج الوصفي التحليلي: تناولت الدراسة مفهوم التضخم وأسبابه وكذلك أشارة الدراسة الى مفهوم الانفاق الاستهلاكي ومضامينه والنظريات الاقتصادية الخاصة بالعلاقة بين التضخم والانفاق الاستهلاكي الخاص.

2016 • المنهج الكمي القياسي: تم استخدام المنهج القياسي في بيان وتحليل العلاقة بين التضخم والانفاق الاستهلاكي الخاص في دولة الكويت بشكلها الكمي من خلال استخدام أدوات التحليل القياسي طيلة فترة الدراسة للمدة 1975 - 2015.

2-المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

هناك علاقة وطيدة بين الفكر الاقتصادي والفكر المالي وعلى الأخص في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية، نرى الكثير من الدراسات والأبحاث في ظاهرة التضخم والتي تعد من الظواهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصادات المتقدمة، والآخذة بالنمو على حد سواء، وعلى اعتبار أن التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية، وأهمها حركة مستويات الائتمان، وحركة النمو الاقتصادي، وحركة استحداث التنمية في مختلف الاقتصادات.

وفي العقد الرابع، والخامس من القرن العشرين وبالاستناد إلى الأفكار الكنزوية هناك إيجابيات كثيرة للتضخم للحد من النظرة السلبية فضلاً عن أن للتضخم أثر على حفز النمو الاقتصادي، كذلك أنه وبالرغم من أن التضخم يعمل على الإخلال بالتوازن في جوهر العلاقات الانتاجية، إلا أنها تؤدي إلى البحث في النظريات الحديثة في الفكر الاقتصادي، وذلك لإيجاد التفسير المقبول له ولبيان الأسباب التي أدت إلى نشأتها، وتحديد أنواعها، ووسائل معالجتها، والرقابة عليها .

1.2 • مفهوم التضخم: Inflation

التضخم: هو الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، ويمكن التعبير عنه على أنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد (البكري، 2012، 66) أي القدرة الشرائية لتلك الوحدة. وهي الدينار الكويتي كوحدة نقدية تشير إلى التعبير السلبي في قدرته الشرائية

ويعرف التضخم بشكل عام على أنه الارتفاع التدريجي والمستمر في المستوى العام للأسعار عبر الزمن .

أما معدل التضخم فيعبر عن معدل (نسبة) التغيير في المستوى العام للأسعار ويحسب وفقاً للقانون التالي

(معدل التضخم = مستوى الاسعار في السنة الحالية - مستوى الاسعار في السنة السابقة)

$$100 \times \frac{\text{مستوى الاسعار في السنة الحالية} - \text{مستوى الاسعار في السنة السابقة}}{\text{مستوى الاسعار في السنة السابقة}} =$$

(مستوى الاسعار في السنة السابقة)

وعادة ما يتم قياسه من خلال الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك باعتبار أن سلة المستهلك تمثل السلع والخدمات المعروضة، وللتضخم ضغوطاً وتكاليف، ولا بد من دراسة كافة ما يتعلق بها وبيان مستوى انسجامها مع الرقم القياس العام لاسعار المستهلك، (الادريسي،1986،421).

يرى بعض الاقتصاديون أن التضخم يتعلق بالعلاقة التي تربط العرض بالطلب وأن هناك شروطاً يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل على كلمة التضخم، واعتبار الأسعار المرتفعة بسبب الخلل في التوازن ما بين الطلب والعرض ارتفاعاً تضخيمياً، ومن هؤلاء الاقتصاديين " أباليرنر Aba Lerner" الذي اشترط أن يكون ارتفاع الأسعار بشكل مفاجئ، ولم يكن متوقعاً لكي يعتبر ذلك الارتفاع تضخماً، ويرى في أنه لو كان ذلك الارتفاع متوقع فإنه بالإمكان أن يتم تلافيه، أو التقليل من آثاره السلبية، وقد اشترط آخرون أن يكون مستوى الأسعار العام هو المقصود بالأسعار المرتفعة على أن يشمل ذلك سوق المنتجات والعوامل الإنتاجية. (هاشم،1970،44).

2•2 أسباب التضخم :

يمكن حصر اسباب التضخم في جانبي (الاول مصدره الطلب ويسمى بتضخم سحب الطلب Demand pull Inflation والثاني مصدره العرض ويسمى بتضخم دفع التكاليف . Cost push Inflation)

ويحدث تضخم الطلب بسبب التوسع في الطلب الكلي نتيجة لزيادة عنصر او اكثر من عناصر الطلب الكلي الاربعة وهي (الاستهلاك الخاص ، الاستثمار ، الأنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري ، صافي الصادرات اي صافي الانفاق الخارجي).

اما تضخم التكاليف فيتعلق بجانب العرض ويحدث بسبب ارتفاع اسعار المدخلات وعوامل الانتاج والمواد الاولية التي ترفع تكاليف الانتاج مما يؤدي بالنتيجة الى انخفاض العرض الكلي . كذلك يمكن الاشارة الى ان هناك اسباب شائعة تؤدي الى حدوث التضخم وهي قيام الحكومات بالتوسع النقدي او اتباع سياسة نقدية توسعية سواء من خلال طباعة كميات كبيرة من النقود الورقية وطرحها في السوق بهدف تمويل العجز في موازنة الدولة او مواجهة ظروف استثنائية كالحروب والازمات السياسية والاقتصادية وبالتالي زيادة الانفاق العام (الدباغ والجومرد،2003،355). وهناك أسباب عديدة يكون لها دور بارز تساعد في زيادة مستوى الطلب على السلع والخدمات والتي تتمثل في الكوارث والحروب وغيرها من العوامل مما يسهم في زيادة مستوى الأسعار وبشكل خاص إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى لا يستخدم كامل طاقاته التشغيلية. فهذا يؤدي إلى رفع الأسعار وبالتالي تحقق الشركات المنتجة أرباح كبيرة ومن ثم يزيد من الطلب على العمالة مما يدفع مستوى الطلب إلى الزيادة مره أخرى وبالتالي زيادة مستوى التضخم في الاقتصاد.

2•3 الاستهلاك :

هو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي ويتمثل بالانفاق من السلع والخدمات لاشباع الحاجات الانسانية فالطلب على سلعة او خدمة يعتمد بشكل مباشر على قدرتها في اشباع حاجات الافراد . والمحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي هو طلب المستهلك وليس الحاجات ،اذ ان طلب المستهلك هو الحاجة معبراً عنها بوحدات نقدية .

فالمستهلكون لديهم حاجات متعددة لكن هذه الحاجات ذات تاثير قليل في النشاط الاقتصادي مالم يكن الافراد راغبين وقادرين على دعم هذه الحاجات بقدره شرائية ، فالرغبة لاتحفز المنتجين على الانتاجية لكن الدفع النقدي والاستعداد للشراء يجعل هذه الحاجة تصبح طلباً . وفي الاقتصاد الحر يكون مستوى الانتاج وطبيعته ماهو الا استجابة لطلب المستهلكين فالافراد يعبرون عن طلبهم بالأسعار التي يرغبون بدفعها وفي حالة بقاء الاشياء على حالتها فان ارتفاع الطلب على سلعة معينة يعني ارتفاع سعرها وان هذا الارتفاع بالسعر سيقود الى زيادة العرض (زيادة الانتاج) من هذه السلعة لذا فان رغبات الافراد المصحوبة بالقدرة الشرائية على الدفع تسبب في زيادة الانتاج ، وهذا ما يسمى بنظام سيادة المستهلك. (شعبان،2008،78).

1•3•2 الانفاق الاستهلاكي الخاص:

الانفاق الاستهلاكي الخاص: (هو كل ما ينفقه القطاع العائلي على شراء السلع المعمرة مثل السيارات والأثاث وغير المعمرة كالسلع الغذائية ومواد التنظيف كما يشتمل الإنفاق على الخدمات كخدمات الطبيب والتعليم والنقل والمواصلات والكهرباء وغيرها من الخدمات الاخرى (المزروعى،2012،35).

ويقصد في الدراسة الحالية المبالغ التي تنفقها الأسر الكويتية في دولة الكويت.

يحدث التضخم نتيجة التوسع في الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري ، والانفاق الحكومي وصافي الانفاق الخارجي ، وهنا سنركز على الانفاق الاستهلاكي كعامل مؤثر في سلوك التضخم وعليه يمكن معرفة كيفية تأثير مستوى النشاط الاقتصادي (الانتاج ، الدخل ، والعمالة الكلية) نتيجة لتغير محددات عناصر الانفاق او الطلب المختلفة ، ومن حيث المبدأ فان تحديد الانتاج او الدخل في الاقتصاد الكلي يتراق مع تحديد المستوى العام للأسعار (التضخم) .

ولتحليل العلاقة المفترضة بين الاستهلاك والدخل أشار الاقتصادي جون مينارد كينز وقدم لنا نظريته في الاستهلاك على أساس ان الاسرة تربط انفاقها الاستهلاكي الجاري بشكل مباشر ووثيق بمستوى دخلها الجاري اي ان زيادة دخل الاسرة الجاري يؤدي الى زيادة الاستهلاك او الانفاق والعكس صحيح وسميت هذه النظرية (بدالة الاستهلاكية الكنزية) .

وفي مرحلة متأخرة ظهر من يعارض هذه المدرسة الكنزية وتفسيرها في للاستهلاك اذ قدم الاقتصادي فرانكو مودجلياني والاقتصادي ملتون فريدمان تفسيراً للسلوك الاستهلاكي بناءً على أساس الاكثر عقلانية وحرصاً في الطريقة التي تخطط بها نفقاتها الاستهلاكية من خلال توقعاتها الاستهلاك تعرف بنظرية دورة الحياة للاقتصادي مودجلياني ونظرية الدخل الدائم لملتون فريدمان.(الدباغ والجومرد،2003،235).

5•2 المدارس الاقتصادية والعلاقة بين التضخم والانفاق الاستهلاكي .

1•5•2 المدرسة الكلاسيكية :

ظهرت هذه المدرسة في انكلترا نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بفضل مجموعة من علماء الاقتصاد وعلى رأسهم مؤسس الفكر الكلاسيكي آدم سميث والمفكرين الاقتصاديين دافيد ريكاردو حيث تشير هذه المدرسة الى ان النمو الاقتصادي له مصدر وحيد وهو التراكم الرأسمالي وبالتالي فان الازياح هي المصدر الوحيد للدخار وان حدوث

عملية النمو الاقتصادي محكومة بالتراكم الراسمالي لذلك الفكر الكلاسيكي كان يؤيد فكرة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي . والنظرية الكلاسيكية تقوم على اعتقادين اساسيين الاول انه من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي عن الانفاق الكلي اي مستوى انفاقي غير كافي لشراء انتاج التوظيف الكامل. والثاني لو حدث قصور في الانفاق الكلي فأن آلية الاسعار والاجور تمنع انخفاض الانفاق الكلي من ان يؤدي الى انخفاض الناتج الحقيقي والتوظيف والدخل ويعتقد الكلاسيك ان القطاع العائلي سوف يعرض الموارد في السوق اذا كانت لديهم الرغبة في استهلاك السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد (الخطيب. وذياب،2014،232).

وتعتمد المدرسة الكلاسيكية في فلسفتها على آراء مفادها اي ارتفاع في معدلات الاسعار (التضخم) ناتج عن الزيادة في كمية المعروض النقدي الامر الذي يؤدي الى زيادة الانفاق لان هناك علاقة تناسبية بين كمية النقود والاسعار. والفكر الكلاسيكي يجعل المستوى العام للاسعار متغير تابع وسليبي لكمية النقود المعروضة لانه يهمل عدة عوامل منها ارتفاع الاجور وبالتالي زيادة تكاليف الانتاج وغيرها من العوامل .وان تفسير النظرية الكلاسيكية لان النفود هي وسيط للتبادل فقط لانهم استندوا على قانون ساي في الاسواق "(ان العرض يخلق الطلب سعري له) والاقتصاد في حالة توازن دائم واي اختلال فيه سرعان ما يزول بفضل آلية الاسعار.(المعهد العربي للتخطيط،2012،7)

يغفل تفسير لقانون ساي أمراً مهماً اذ على بالرغم من حقيقة ان اي مستوى من الناتج انما يولد دخلاً مساوياً لهذا الناتج ولكن هناك ما يضمن أن الافراد الذين حصلوا على الدخل سينفقونه بالكامل على شراء الناتج .فمن المحتمل ان يحدث تسرب بالدخل في صورة مدخرات الامر الذي يبطل قانون ساي لان وجود الادخار سيترتب عليه حدوث وقصور في الطلب الكلي أي أن العرض الكلي لن يخلق الطلب الكافي له(حافظ،2011،42).

2052 المدرسة الكنزية :

يعد الاقتصادي جون مينارد كنز مؤسس المدرسة الكنزية وظهرت هذه المدرسة بعد النظرية الكلاسيكية التي عجزت عن ايجاد اي حلول لتفسير ازمة الكساد الكبير وعن تقديم أفكار تساعد في رسم سياسة اقتصادية تساعد النشاط الاقتصادي أنذاك في الخروج من الكساد الذي ساد في تلك الفترة والذي يرى بأن النظام الاقتصادي يتميز دائماً بعدم الاستقرار ويظهر الكنزيون انتقادهم للمدرسة الكلاسيكية من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعد التدخل أمراً ضرورياً وان النمو النقدي في الاجل القصير ليس له علاقة وطيدة بالتضخم فالتوسع النقدي لديهم يمكن ان يكون سبباً في بدء الزيادة في الطلب .(الوزني،2001،11)

ان فكرة المدرسة الكنزية لتفسير العلاقة بين التضخم والانفاق الاستهلاكي تكون من خلال ان سوق العمل له دوراً كبيراً في ارتفاع مستوى الاسعار (التضخم) من خلال ارتفاع مستوى الطلب على السلع .لذلك نص الفكر الكنزى ان الزيادة في الطلب الكلي دون مواكبة العرض الكلي يؤدي الى ارتفاع معدلات الاسعار .

نرى ان المدرسة الكنزية ركزت على مجموعة من العوامل وهي(Jahan,mahmud,34,2014)

1- الدور الذي تلعبه العوامل غير نقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لان التقلبات الاستثمارية والرواج اثناء فترة الكساد تلعب دوراً بارزاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- 2- وجود اهمية كبيرة بالنسبة لتضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية والذي يسببه العرض ويؤدي الى الزيادة في نسبة التضخم.
- 3- الدور الاقتصادي الكبير والفاعل للدولة من خلال تسريع عملية النمو والتطور لان قوى السوق لن تكون كافية وحدها .
- 4- عدم صحة افتراضات الكلاسيك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لان هناك صعوبة كبيرة في تطبيق سياسة معدل نمو ثابت للعرض النقدي .

تحليل العلاقة بين التضخم والانفاق الاستهلاكي الخاص في دولة الكويت:

يعد الكويت من الدول العربية الغنية بالثروات الاقتصادية الكبيرة على الرغم من صغر مساحتها الا انها تمتلك العديد من الموارد وخاصة النفط او هي من اغنى دول العالم حيث تصنف الحادي عشر عالمياً في التصنيف الذي نشره البنك الدولي على موقعة في شبكة الانترنت ووهي صاحبة اعلى سعر صرف بالعالم حيث يقدر سعر صرف الدينار الكويتي ب 3 دولار وفقاً لآخر سعر صرف في 2017 ، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بسبب محدودية عدد السكان وارتفاع الايرادات النفطية التي تشكل ما نسبته 80% من إيرادات دولة الكويت.

وعند متابعة الانفاق الاستهلاكي بين الاعوام 1975 الى 1985 نجد هناك ارتفاع متزايد في الانفاق نتيجة للوعي الكبير لدى سكان الكويت للمحافظة على مستوى الرفاهية والتمتع بأفضل الخدمات اضافة الى العمل في التجارة والملاحة البحرية ، وخلال الفترة من 1985 الى 1995 نجد هناك تذبذب في الانفاق الاستهلاكي ، خلال الاعوام الخمس الاولى ازاد الانفاق بشكل كبير بسبب الانفتاح مع العالم الخارجي والزيادة في العمل بالتجارة والثروة السمكية وارتفاع الايرادات النفطية لكن بعد احداث اب 1991 نرى هناك انخفاض في الانفاق بسبب الاحداث التي جرت بين العراق والكويت وما تبعتها من دمار للآبار النفطية وتدمير معظم البنى التحتية وتوقف انتاج النفط في حينها الى ان اخذت الحكومة الكويتية تستعيد عافيتها من خلال الاعمار ومساعدات بعض دول الخليج. بدأت انتاج للنفط والتطور الكبير فيها من عام 1995 الى عام 2007 بسبب الارتفاع الكبير في اسعار النفط والاياردات المتحققة منها وبالتالي ارتفاع مستوى الانفاق للأسر الكويتية حسب ما اعلنه الدكتور عبدالله سهر مدير الادارة المركزية للاحصاء الكويتي ان متوسط الانفاق الشهري للأسر الكويتية هو 3723 دينار تتفق على الاغذية والمشروبات والسكائر والاحذية والملابس السكن والمياه والكهرباء والغاز والنقل والمواصلات والاثاث والتجهيزات وجزء قليل ينفق من الدخل الشهري على التعليم والصحة فيما ينفق الجزء الاكبر على الترفيه والثقافة والمطاعم والفنادق والسياحة والسلع والخدمات المتنوعة (سهر، 2015، 2).

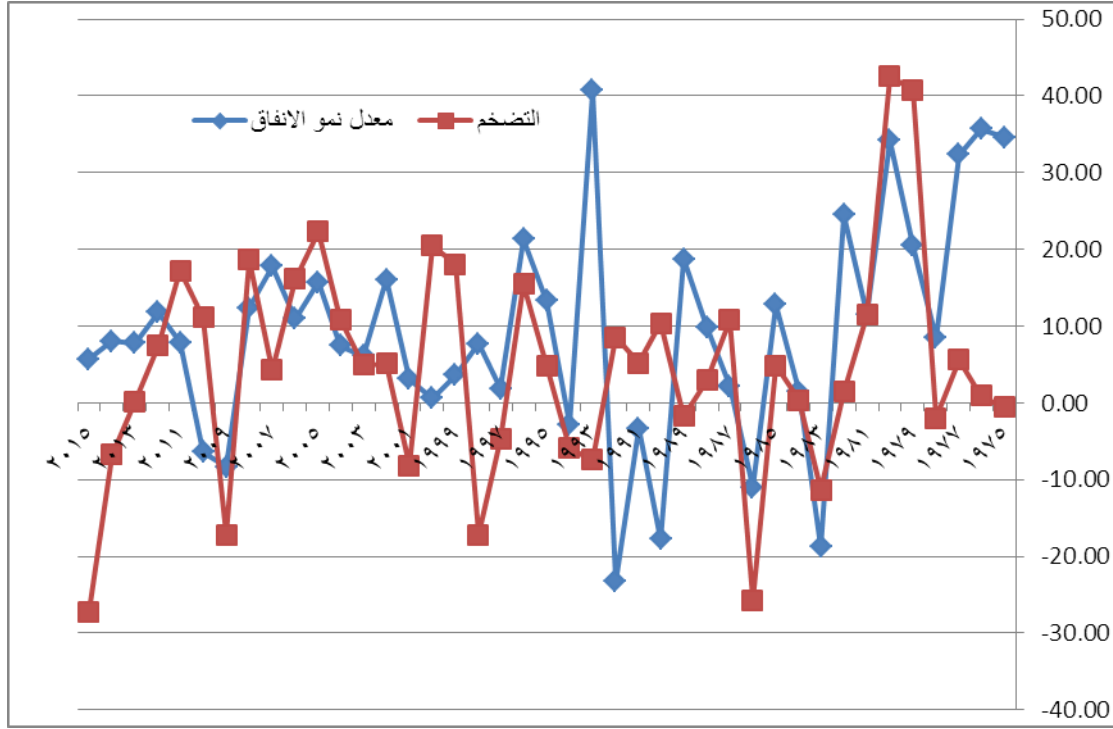
اما خلال الفترة 2008 الى 2015 الموجودة في الشكل البياني نرى هناك تفاوت في الانفاق وذلك بسبب الازمة المالية العالمية عام 2008 وانخفاض اسعار النفط ، وادى الى انخفاض الايرادات النفطية الامر الذي دفع الحكومة الكويتية الى التخلي عن ربط الدينار الكويتي بالدولار وربط سعر الصرف بسلة من العملات وخاصة البلدان التي تربطها علاقة وثيقة بالكويت بعمليات تجارية ومالية مؤثرة في الاقتصاد الكويتي والذي اخذ يستعيد عافيته وازدياد الانفاق الاستهلاكي تدريجياً للأسر الكويتية في الاعوام 2012 و 2013 و 2014 و 2015 ، وبما

ان الكويت عدد سكانها لا يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة فان متوسط دخل الفرد كبير وبالتالي يحافظ على نفس مستوى الرفاهية والمعيشة ويستمر الانفاق الاستهلاكي لهم على نفس النهج.

اما بالنسبة للتضخم هناك تقلب في نسب التضخم في الكويت على طول فترة الدراسة حيث ان هناك ارتفاع بسيط في الفترة ما بين عامي 1975 الى عام 1980 ، اذ شهدت الكويت تقدماً عمرانياً واضحاً حيث بنيت المستشفيات وتطور الاسكان والمرافق العمرانية وانشئت الجمعيات التعاونية وجهزت دوائر الدولة بأحدث الاجهزة آنذاك وبالتالي نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة النفقات على كافة المرافق العامة ، وخلال الفترة من 1980 الى عام 1990 نلاحظ تقلب واضح في معدلات التضخم نتيجة الانفتاح التجاري الذي ادى الى ارتفاع الاسعار للمواد الغذائية والمشروبات والملابس وخدمة السكن والنقل والمواصلات والخدمات المنزلية والتعليم والصحة وارتفاع اسعار السكن والفنادق واسعار السكائر والتبغ وهذا ما يسمى بالتضخم المستورد نتيجة الترابط بين الاسعار المحلية الموجودة في السوق وارتفاع الاسعار الدولية لكن نسب التضخم انخفضت ما بين عامي 1990-1991 نتيجة احداث حرب الكويت وتوقف انتاج النفط الذي عاد الى التصدير عام 1992 واخذت الايرادات تزداد تدريجياً وارتفاع متوسط دخل الفرد مما زاد من انفاقه على السلع الاستهلاكية وارتفاع الاسعار في الاعوام 1993-1994-1995-1996 ، الى ان حدث الارتفاع الكبير في اسعار النفط كان خلال الفترة من عام 1998 الى 2007 حيث كان متوسط دخل الفرد في الكويت هو الاعلى عالمياً حسب التقرير الذي نشرته وكالة موديز لخدمات المستثمرين عام 2009 ، وصاحبت هذه الفترة ارتفاع كبير في اسعار السلع والخدمات نتيجة لزيادة الانفاق الاستهلاكي وحدث تضخم عالمي في اسعار السلع والمنتجات التي يتم تصديرها الى الكويت ، وكذلك سبب هذا التضخم هو توفر السيولة النقدية لدى الكثير من المواطنين بسبب زيادة المعروض النقدي (المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي ،2015، 2).

لكن بعد الازمة المالية العالمية عام 2008 وانخفاض الايرادات النفطية نرى ان هناك انخفاض واضح في نسب التضخم عن السنوات السابقة وتراجع نصيب الفرد من الدخل القومي وشعور المواطن الكويتي بضرورة تنظيم دخله الشهري والمحافظة على نفس المستوى المعيشي ادى الى تخفيض انفاقه على بعض السلع وخاصة الكمالية منها وهذا الامر للغالبية من سكان دولة الكويت . ويمكن الاستعانة بالشكل (1) الذي يظهر تطور العلاقة بين معدل نمو الانفاق الاستهلاكي والتضخم خلال الفترة (1975 - 2015)

الشكل التالي رقم (1) يوضح العلاقة بين التضخم ومعدل نمو الانفاق الاستهلاكي الخاص



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق رقم (1) برنامج الاكسل

المبحث الثالث: منهجية الدراسة والنماذج القياسية

1*3 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية Stationary in Time Series

تمثل السلاسل الزمنية مجموعة من القراءات لظاهرة او متغير خلال مدة زمنية وفي العموم تكون متساوية لكن تختلف المدة الزمنية حسب طبيعة الظاهرة وذلك بسبب عوامل عديدة منها اقتصادية واجتماعية وموسمية وهذا بدوره يؤثر على الاتجاه العام للسلسلة الزمنية مما يولد صعوبة في تحليل السلاسل الزمنية لان تطبيق الطرق التقليدية لبيانها سوف يلاقي صعوبة بسبب عدم سكون البيانات او المشاهدات المتتابعة لان البيانات المرتبة حسب الزمن لا يمكن اعتبارها عينة عشوائية اخذت من مجتمع ما ، لان السلسلة الزمنية تمثل تصنيف متغير واحد هو الزمن و Dickey and Fuller,1981,1057)

والسلسلة الزمنية هي عبارة عن سلسلة من القيم عبر الزمن لمتغير او مجموعة من المتغيرات العشوائية لقيم متغير اقتصادي معين خلال فترة زمنية وتتكون من متغيرين احدهما توضيحي وهو الزمن والمتغير الثاني هو متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المراد دراستها ويمكن ان تكتب بالصيغة الرياضية التالية (عطية، 2006،644)

$$y=f(t, x_1, x_2, \dots, X_n) \quad (1)$$

2*3 اختبار جذر الوحدة : Unit Root test

يعد من اهم الاساليب الحديثة والتي يتم من خلالها الكشف عن عدم سكون السلسلة الزمنية حيث ان الاعتماد على المتغيرات الغير ساكنة سوف نحصل على نتائج مضلله ويسمى بالانحدار الزائف (الزبيدي، 2014، 65) لذلك سوف نعتمد على اختبار جذر الوحدة والذي يعد من اعم الطرق الاحصائية وافضلها بالدقة لأن معظم السلاسل الزمنية تتعرض للكثير من المتغيرات الاقتصادية وتكون غير ساكنة من خلال المستوى او بعد أخذ الفرق الاول واذا كانت المتغيرات ساكنة تكون درجة التكامل (0) ويرمز له بالرمز $I(0)$ وتحدد رتبة تكامل كل متغير على حدة (العبدلي ، 2008، 20) لذلك ان اهم اختبارات جذر الوحدة هما

1•2•3 اختبار ديكي – فولر الموسع ADF (Augmented Dickey – Fuller Test)

يعد من اهم الاختبارات التي تستخدم في سكون السلسلة الزمنية وكذلك تحديد درجة تكاملها حيث قام كل من ديكي و فولر بتطوير معادلات الانحدار الثلاثة لاختبار جذر الوحدة اذ تتضمن الاولى الحد الثابت اما الثانية فتحتوي على الاتجاه العام والمعادلة الاخيرة تكون بدون حد ثابت واتجاه عام ويعتمد على معادلة الانحدار التالية :

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \beta_1 t + \beta_2 t^2 + \sum_{j=i}^m a_j \Delta y_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (2)$$

Y_t المتغير المراد اختباره t الزمن e_t حد الخطأ العشوائي و β المعاملات m عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ (مشعل وابو ليلى ، 2007، 16)

ان اختبار ديكي – فولر يؤكد بان الخطأ العشوائي يخضع لفرضية التشويش الابيض وحسب المعادلة التالية

$$\Delta y_t = u + \beta y_{t-1} + e_t \dots \dots \dots (3)$$

اذ ان e_t الخطأ العشوائي (التشويش الابيض)

$$\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$$

اما المعادلات الثلاث التي طورها فهي كالتالي

$$\Delta = \beta y_{t-1} + e_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta = c + \beta y_{t-1} + e_t \dots \dots \dots (5) \quad (C)$$

$$\Delta = c + \beta y + \beta y_{t-1} + e_t \dots \dots \dots (6) \quad (y_t)$$

اذا كان الخطأ العشوائي في المعادلات الثلاث يحتوي على الارتباط الذاتي نقوم بتصحيحه من خلال اضافة عدد من الفروق المتباطئة الى المعادلات الثلاث وتسمى بعد ذلك اختبار ديكي – فولر الموسع وكالتالي معادلة رقم

$$\Delta y_t = c + \beta t + \beta y_{t-1} + \sum_{j=i}^{p-1} a_j \Delta y_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (7)$$

نلاحظ بعدها ان المشكلة سوف تنتهي وتصبح (e_t) غير مرتبطة ذاتياً (العبدلي ، 2005، 18)

حيث $HO = B = 1$

$Hi = B < 1$

2*2*3 اختبار فيليبس - بيرون Phillips - Perron (p -p)

قام كل من فيليبس وبيرون بتطوير لطريقة ديكي - فولر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ لذلك ان هذه الطريقة ما هي الا تعديل لاحصائية t لكل من ديكي - فولر لكي يكون لديهم بنظر الاعتبار قيود اقل على حد الخطأ وبالتالي تستخدم هذه الاختبارات لنحصل على الارتباط الذاتي واثاره على البواقي في معادلة اختبار جذر الوحدة من خلال تعديل معلمي لتباين النموذج وهناك اختلاف كبير بين فيليبس - بيرون واختبار ديكي - فولر الموسع اي انه لا يحتوي على قيم متباطئة ويعتمد على المعادلة التالية (9) $\Delta y_t = \mu + \beta y_{t-1} + \epsilon_t$ ونقوم باختبار t^* لقيمة B وهي اختبار فرضية العدم بان السلسلة الزمنية في مستويات ($Ho : B = 0$ او $B < 0$) والفرضية البديلة المناظرة لها ($H1 : B < 0$) وبالتالي اذا كانت (B) معنوية نرفض العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على سكون السلسلة الزمنية (Mackinnon,1991,276)

3*3 نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة ARDL - Autoregressive Distributed Lag

لتحديد العلاقة التكاملية بين المتغير المستقل والتابع في الاجل القصير والطويل وتحديد حجم تاثير كل من المتغير المستقل على التابع فان نموذج (ARDL) يشترط ان السلسلة الزمنية ساكنة لذلك برز الدور الكبير والمهم لهذا النموذج بسبب مشكلة عدم التأكد والتي تظهر في السلسلة الزمنية ودرجة سكونها وبالتالي الخيار الوحيد هو استخدام نموذج (ARDL) هو الافضل (بلق،37،2013) ويتضمن اختبار (ARDL) على خطوتين حيث تقوم الخطوى الاولى باختبار لمعرفة ما اذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين كل المستويات للمتغيرات واذا وجدت تلك العلاقة فاننا ننتقل الى الخطوة الثانية والتي تحتوي على تقدير معاملات تصحيح التوازن في الاجل الطويل والاجل القصير من خلال نموذج الخطأ الديناميكي (عطية، 2006، 357) .

ويتميز هذا النموذج بعدة امور منها انه يفرق بين المتغيرات التوضيحية والمعتمدة ويساعد على التخلص من المشاكل التي تخص حذف المتغيرات ومشكلة الارتباط الذاتي وان النتائج التقديرية التي نحصل عليها من هذا النموذج تكون غير متحيزة وذات كفاءة عالية وتساعد في منع حدوث الارتباط الذاتي (عبد، 2011، 22) ولكي نقوم باختبار التكامل المشترك فاننا نستخدم ARDL والذي بدوره يحتوي على اختبار أكاي والذي يعمل على اختبار فترة الابطاء الافضل للفرق الاول لقيم المتغيرات لنموذج تصحيح الخطأ غير مفيد.

عرض وتحليل النتائج

يظهر الجدول (1) نتائج اختبار الاستقرارية للأنفاق الاستهلاكي الخاص (Exp) والتضخم (inf) حسب اختبار دوكي- فولر المطور واختبار فيليبس-بيرون .

جدول (1) اختبار الاستقرارية حسب طريقة ADF و P-P لمتغيرات الدراسة

الفروق الاولى		المستوى الاصلي للبيانات		الحد الثابت	ADF	Exp
الاحتمالية	قيمة تاو	الاحتمالية	قيمة تاو			
0.0000	-4.71871	0.0121	2.630482	الحد الثابت		
0.0000	-5.22459	0.3164	-1.01955	الحد الثابت مع اتجاه عام		
0.0007	-4.60208	1	2.931507	الحد الثابت	P P	
0.0008	-5.14023	0.9971	0.187648	الحد الثابت مع اتجاه عام		
0.0005	-3.72268	1	6.358183	بدون الحد الثابت واتجاه عام		
		0.0001	-4.42425	الحد الثابت	ADF	Inf
		0.0000	-4.70837	الحد الثابت مع اتجاه عام		
		0.0007	-4.58265	الحد الثابت	P P	
		0.0000	-4.63732	الحد الثابت مع اتجاه عام		
		0.0001	-4.37697	بدون الحد الثابت واتجاه عام		

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1) ومخرجات Eviwes الاصدار التاسع

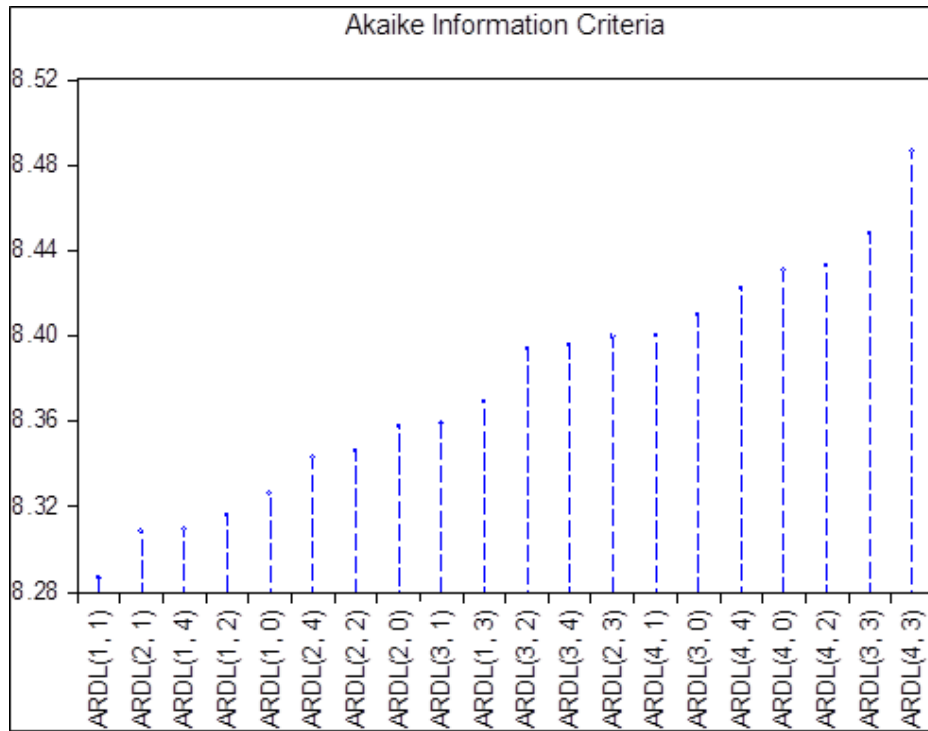
تظهر نتائج الجدول (1) ان سلسلة التضخم ساكنة عند المستوى الاصلي حسب اختبار دوكي- فولر وفليبس -بيرون وعند مستوى معنوية اقل من (0.01) ، بينما السلسلة الزمنية للمتغير الانفاق الاستهلاكي الخاص غير ساكنة عند المستوى ولكنها تصبح ساكنة بعد اخذ الفرق الاول وحسب اختبارات ADF و P-P وبناء على ذلك يفضل استخدام نموذج ARDL لاختبار التكامل المشترك لان هذا النموذج ملائم في حالة وجود سلسلة مستقرة من الدرجة (0) وسلسلة مستقرة من الدرجة (1). ويظهر الجدول (2) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL ، والشكل (2) واختبار فترة الابطاء المثلى لنموذج ARDL .

جدول رقم (2) نتائج التقدير الاولي لمنهجية ARDL للعلاقة بين التضخم والانفاق الاستهلاكي الخاص

Selected Model: ARDL(1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.126013	0.084983	1.48281	0.1464
EXP1	8.46361	3.878034	2.182448	0.0353
EXP1(-1)	-8.686052	4.148896	-2.093582	0.043
R-squared	0.054745	Mean dependent var		
Adjusted R-squared	0.004995	S.D. dependent var		
S.E. of regression	14.3498	Akaike info criterion		
Sum squared resid	7824.836	Schwarz criterion		
Log likelihood	-165.8319	Hannan-Quinn criter.		
Durbin-Watson stat	1.59584			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1) ومخرجات برنامج Eviews الاصدار التاسع

الشكل (2) اختبار فترة الابطاء المثلى لنموذج ARDL .



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1) ومخرجات برنامج Eviews الاصدار التاسع

ونجد من نتائج الجدول (2) والشكل (2) ان افضل نموذج هو $ARDL(1,1)$ ، وهو يمثل افضل علاقة بين متغيرات الدراسة في الكويت خلال المدة (1975-2015) ، وللتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حسب اسلوب ARDL يستلزم اجراء اختبار الحدود ، والجدول (3) يظهر نتائج اختبار الحدود .

جدول رقم (3) اختبار الحدود للعلاقة بين التضخم والانفاق الاستهلاكي الخاص

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.073712	1
Critical Value Bounds		
Significance	l0 Bound	l1 Bound
10%	2.44	3.28
5%	3.15	4.11
2.50%	3.88	4.92
1%	4.81	6.02

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1) ومخرجات برنامج Eviews الاصدار التاسع

ونجد من الجدول (3) ان F المحسوبة اكبر من F الجدولية وعند مستوى اقل من (1.05) ، مما يعني هناك تكامل مشترك طويل الاجل بين الانفاق الاستهلاكي الخاص والتضخم في الكويت للمدة (1975-2015) ، لذلك ينبغي تقدير المرونات الطويلة والقصيرة الاجل، وكما في الجدول (4).

جدول رقم (4) نتائج تقدير المعلمات في الاجل القصير والطويل

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXP1)	8.46361	3.878034	2.182448	0.0353
CointEq(-1)	-0.873987	0.084983	10.28429	0.000
Cointeq = INF - (-0.2545*EXP01)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXP1	-0.254515	0.529812	0.480387	0.6337

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes الاصدار التاسع

تشير نتائج جدول رقم (4) وجود تكامل طويل الاجل بين التضخم والانفاق الاستهلاكي في الكويت مؤكدة نتائج اختبار الحدود ، لان معلمة تصحيح الخطا $CointEq(-1)$ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل من (0.01) مما يعني ان تصحيح الاختلال بين الانفاق لاستهلاكي يتم تصحيحه خلال (0.87) من السنة في دولة الكويت ، كما تظهر النتائج هنالك استجابة قصير الاجل تتجه من الانفاق الاستهلاكي الخاص للسنة السابقة الى التضخم في السنة الحالية وهذه الاستجابة معنوية عند مستوى اقل من (0.05) وبالتالي اثبتت معلمة تصحيح الخطأ ان اي اختلال بين التضخم والانفاق الاستهلاكي الخاص في دولة الكويت يتم تصحيحه خلال فترة أكثر من عشرة اشهر $(10.4 = 12 * 0.87)$ كما اظهرت نتائج المعلمات في الاجل الطويل الى وجود علاقة عكسية بين التضخم والانفاق الاستهلاكي الخاص ، الا ان هذه الاستجابة غير معنوية حتى عند مستوى (0.1) . يمكن تفسير النتائج اعلاه الى ان زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص والذي يعد احد المكونات الاساسية للطلب الكلي سوف يؤدي الى زيادة الطلب ويقابل ذلك عدم مرونة العرض الكلي لمواكبة هذه الزيادة الكبيرة في الطلب وهذا بدوره يعمل على ارتفاع المستوى العام للاسعار في الاجل القصير وهذا مطابق للنظرية الكلاسيكية والكنزبية. اما سبب العلاقة العكسية في الاجل الطويل بين التضخم والانفاق الاستهلاكي الخاص هو أن زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص اي زيادة الطلب الكلي سوف تؤدي الى تفائل المستثمرين في المستقبل وهذا سوف يشجعهم على زيادة استثماراتهم مما يؤدي الى زيادة طلباتهم على السلع وبالتالي فان المعروض من السلع سوف يكون كبير في الامد الطويل وهذا يعمل على خفض المستوى العام للاسعار .

الاستنتاجات :

1-تشير النظريات الاقتصادية ان هناك علاقة بين التضخم والانفاق الاستهلاكي ، حيث أكدت النظرية الكلاسيكية ان الزيادة الكبيرة في المعروض النقدي تؤدي الى زيادة القوة الشرائية لدى الافراد وبالتالي زيادة الطلب وارتفاع الاسعار ، في حين اكدت النظرية الكنزوية ان زيادة اجور العمال تؤدي الى زيادة مداخيلهم وارتفاع القوة الشرائية وبالتالي زيادة الطلب يؤدي الى ارتفاع الاسعار .

2-ان الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الخاص طيلة فترة الدراسة هو بسبب الزيادة في الايرادات النفطية لان الكويت دولة ذات اقتصاد احادي الجانب تعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية وكذلك ثبات سعر الصرف للدينار الكويتي والانفتاح التجاري الكبير مع العالم الخارجي اسهم في زيادة نسب التضخم وخاصة التضخم المستورد.

3-أظهرت نتائج اختبارات السكون لمتغيرات البحث ان التضخم ساكن عند المستوى الاصلي للبيانات ، بينما الانفاق الاستهلاكي الخاص ساكن عند الفرق الاول .

4-بينت نتائج التحليل القياسي وجود توازن طويل الاجل بين الانفاق الاستهلاكي والتضخم في الكويت خلال الفترة (1975-2015) .

5-اثبتت نتائج البحث بأن هناك علاقة طردية في الاجل القصير تتجه من والانفاق الاستهلاكي الخاص الى التضخم وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية وهذا يثبت الفرضية الاولى للبحث والتي تنص (توجد علاقة ذات تأثير معنوي احصائيا ، تتجه من الانفاق الاستهلاكي الخاص الى التضخم في الاجل القصير في دولة الكويت).

6-، اظهرت نتائج التحليل القياسي عدم وجود تأثير طويل الاجل بين الانفاق الاستهلاكي والتضخم في دولة الكويت ، وحسب النظرية الاقتصادية وجود علاقة تأثير طردية بين التضخم والانفاق الاستهلاكي الخاص ، ويمكن ان نعزو ذلك الى ان في بعض الاقتصادات ومنها الاقتصاد الكويتي ان ارتفاع معدلات التضخم في الاجل القصير يشجع المستثمرين على انشاء مشاريع جديدة وبالتالي زيادة الانتاج ،وهذه الزيادة في مرحلة لاحقة من الممكن ان تؤدي الى قد لا تجد طلب كافي لاستيعابها مما يؤدي الى انخفاض اسعارها، وهذا الاستنتاج تدعمه النتائج القياسية اذ اظهرت وجود علاقة عكسية غير معنوية بين الانفاق الاستهلاكي الخاص والتضخم في الكويت.

التوصيات :

1- العمل على ضبط نسب التضخم والسيطرة عليه ضمن الحدود المعقولة من خلال استخدام ادوات السياسة النقدية الانكماشية (رفع سعر فائدة البنك ، رفع نسبة الاحتياطي القانوني) التي يعتمدها البنك المركزي الكويتي .

2-التنسيق المشترك بين السياسة المالية والسياسة النقدية لمواجهة ظاهرة التضخم وحتى لا تتعارض الاهداف بينهما ، ويمكن توظيف السياسة النقدية لمواجهة الضغوط التضخمية من خلال تفعيل وتعزيز الضرائب على السلع المستوردة الكمالية .

3-يمكن مواجهة الضغوط التضخمية من خلال استخدام ادوات السياسة المالية المتمثلة بزيادة الضرائب المباشرة على دخول الافراد وهذا يحقق نتيجتين ، الاولى تقليل الاستهلاك والثانية زيادة الايرادات غير النفطية

المراجع:

- الادريسي، عبدالسلام ياسين (1986)، الاقتصاد الكلي، مطبعة جامعة البصرة، العراق .
- بلق، بشير عبد الله، (2013)، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2005، المجلة الجامعية، العدد 15، المجلد 2.
- البكري، أنس، صافي، وليد (2012)، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002 م.
- حافظ، حمزة (2011)، "دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر"، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة منتوري - قسنطينة، <http://bu.umc.edu.dz>.
- الخطيب، فاروق وذياب عبد العزيز (2014)، "دراسات متقدمة في النظريات الاقتصادية الكلية"، جامعة الملك عبد العزيز في جدة، <http://www.jeg.org.sa>.
- الدباغ، اسامة بشير و الجومرد ، اثيل عبدالجبار (2003)، المقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار المناهج ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن.
- الزبيدي، حسين بن سالم (2011)، التضخم والكساد، الطبعة الاولى ،مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- سهر ، عبدالله (2015)، (ان النتائج الأولية للدورة الأولى لمسح الدخل والانفاق الأسري)، مدير الادارة المركزية للإحصاء ، الكويت.
- شعبان، عبد الكريم (2008)، مبادئ المالية العامة، الفصل الثاني، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.
- عبد ، حميد عبيد (2011) ، استعمال نماذج الابطاء الزمني في تقدير اثر المساحة واثر الاسعار على اناج الرز في العراق (دراسة قياسية باستخدام نموذج Koyck ,Adhoc) مجلة الادارة والاقتصاد جامعة بابل ،العدد الاول.
- العبدلي ،عابد(2008)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح للاقتصاد الاسلامي ،جامعة الازهر العدد32.
- العبدلي ،عابد(2005)، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية، دراسة قياسية ، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي ،جامعة الازهر ، السنة التاسعة ، العدد27.
- عطية، عبدالقادر محمد(2006) ،الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر.
- المزروعى، علي سيف علي (2012)، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (2009-1990 م)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 -العدد الأول.
- مشعل، زكية احمد وابو ليلي ،زياد محمد (2007)، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاردن ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، م23، العددالاول.
- هاشم ،فؤاد(1970)، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة ،مصر.

- الوزني ، خالد واصف(2001) ،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة ، عمان ، الأردن .

• التقارير

- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي (2015) ، معدلات التضخم السنوية المحسوبة من الأرقام القياسية لسعر المستهلك .

- المعهد العربي للتخطيط (2012)، مقدمة حول التطور المالي والتنمية، الكويت،

<http://www.arab-api.org>،/Jahan,Sarwatand Mahmud,Ahmed and Papageorgiou،

Chris(2014), What Is Keynesian Economic", Finance & Development،

Dickey ,David and Fuller,W,A,(1981),(likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root)Econometrics ,vol,49,nou, pp.

Mackinnon,J,G(1991),(Critical Values for Cointegration tests) , chapter13 in long – run Economic relationships , readings Co integration, ed R,F,Engel and C,W, Granger, oxford ,Univercity,press,p.p.

ملحق (1) بيانات الدراسة

التضخم	معدل نمو الانفاق	الانفاق	السنوات
-0.5974	34.59	758800000	1975
0.931852	35.71	1029800000	1976
5.62003	32.33	1362700000	1977
-1.95769	8.43	1477600000	1978
40.805	20.49	1780300000	1979
42.56671	34.16	2388500000	1980
11.45341	11.53	2663899900	1981
1.416854	24.52	3316999900	1982
-11.3106	-18.79	2693600000	1983
0.349311	1.53	2734690000	1984
4.859515	12.77	3083960100	1985
-25.6995	-11.01	2744290000	1986
10.78617	2.21	2805060100	1987
2.965963	9.92	3083300100	1988
-1.72368	18.77	3662100000	1989
10.41419	-17.74	3012300000	1990
5.2399	-3.36	2911099900	1991
8.565233	-23.28	2233300000	1992
-7.38642	40.72	3142599900	1993
-5.87048	-2.79	3055000100	1994
4.851798	13.32	3461999900	1995
15.51126	21.30	4199300000	1996
-4.71944	1.89	4278500000	1997
-17.148	7.70	4608100000	1998
18.07267	3.62	4775100000	1999
20.52647	0.63	4804999900	2000
-8.18019	3.10	4954000300	2001
5.153043	16.03	5748000300	2002
4.924563	6.09	6098000000	2003
10.84995	7.49	6555000000	2004
22.35761	15.71	7585000000	2005
16.1734	11.00	8419000000	2006
4.306789	17.80	9918000000	2007
18.66198	12.40	11148000000	2008
-17.2163	-8.36	10215900000	2009
11.16571	-6.45	9557200000	2010
17.22778	7.87	10309500000	2011
7.486703	11.78	11524300000	2012
0.223536	7.77	12419700000	2013
-6.75719	8.01	13414000000	2014
-27.206	5.70	14179000000	2015

المصدر: البنك الدولي